



الشعبة : نظم المعلومات الادارية

اسم المادة : تربية عسكرية

الفرقة : الرابعة



قيادة قوات الدفاع الشعبى والعسكري
إدارة التربية العسكرية
للجامعات والمعاهد الخاصة

دورة رقم (25) فى المدة من 2021/4/3

إلى 2021/4/15 للعام الجامعى 2020 / 2021

وزارة التعليم العالى
معاهد المدينة العليا
(هندسة – إدارة ونظم – لغات)

عنوان موضوع البحث

(تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى والمصرى)

بيانات تستوفي بواسطة القيادة العسكرية

قرار لجنة تقييم البحث

الرقم السرى	درجة البحث	توقيع لجنة التقييم
.....		1-
.....		2-
الرقم السرى		وإسم المادة : تربية عسكرية
.....		

رقم مسلسل الطالب بكشف التربية العسكرية : ()

أسم الطالب (رباعى): محمود اسعد نصر عبدالقادر

الرقم القومي:

2	9	8	0	2	0	3	2	1	0	2	2	3	7
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

الشعبة: نظم المعلومات الإدارية

الفرقة: الرابعة

أولاً: مقدمة البحث:

ثانياً: مضمون البحث:

الفصل الاول: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

1 - المبحث الأول: ما هو فيروس كورونا

2 - المبحث الثاني: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

3 - المبحث الثالث: وضع التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا

الفصل الثاني: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري

1 - المبحث الرابع: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصري

2 - المبحث الخامس: وضع الاقتصاد المصري في ظل أزمة كورونا

3 - المبحث السادس: اجراءات مصر لمواجهة فيروس كورونا

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

رابعاً: خاتمة البحث:

خامساً: مراجع البحث " مصادر البيانات

أولاً: مقدمة البحث :

في ظلّ خطر صحي عالمي النطاق وشديد الوطأة على المنطقة العربية، تحوّل ما يُفترض أنّه عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل التنمية المستدامة إن عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا أزمةً تذكّرنا بأنّ القطاع العام القويّ والفعال هو خط الدفاع الأول ضدّ المخاطر التي تتهدّد نُظماً بأسرها. تتّسع رقعة الوباء والاقتصادات العربية تترجح بالفعل تحت صراعات متعدّدة وضغوط مالية متفاقمة ولاحتماء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشاره، ينبغي للجميع في مختلف أنحاء المنطقة العربية العمل معاً للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات. وينبغي التفكير بالآخرين، لا سيما الأكثر ضعفاً، والعمل لحمايتهم فيروس كورونا لا يعرف حدوداً. فقد أثر بشدّة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سُبل عيشهم. تلك حالة طارئة إقليمية تستدعي استجابة إقليمية طارئة. استجابة لا ترمي إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح. وأيّ مبادرة إنفاذية للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً، فيروس كورونا المستجد أو كما يطلق عليه كوفيد-19، هو واحد من أهم الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي للإنسان، زادت شهرة الفيروس بعد أن أصاب الملايين على مستوى العالم، فقد بدأ الفيروس رحلته إلى العالم من مدينة ووهان، تلك المدينة الصينية التي تمتلك الكثافة الأعلى من السكان، بتسجيل ما يتخطى 11 مليون نسمة في عام 2008 أصبحت ووهان بؤرة نقشي فيروس كورونا، وهي المدينة التي صدرته إلى مقاطعات الصين، ومن الصين إلى العالم بأسره ليدخل العالم في حالة طوارئ منذ بداية عام 2020، وتتخذ الحكومات بسببه قرارات مصيرية حرصاً على حياة البشرية، حتى وإن كانت تلك القرارات على حساب الاقتصاد العالمي تسببت أزمة الفيروس التاجي في إحداث الخراب للاقتصادات حول العالم ، ومصر ليست استثناء. كأزمة بشدة قطاع الصحة وكذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري COVID 19 متعددة الأوجه، فقد أصاب ورفاهيته، فبعد برنامج ناجح للإصلاح هيكلي لمدة 3 سنوات، كانت مصر على وشك الانطلاق إلى المستوى التالي نحو نمو شامل وقيادة للقطاع الخاص للاقتصاد ومع ذلك، لكن لم تستطع تلك الإصلاحات الصمود في ظل الأزمة، الأمر والأدوات المالية السريعة، خشية الذي دفع مصر إلى اللجوء إلى برامج صندوق النقد الدولي للترتيبات الهيكلية الاحتياطية أن تفقد الإنجازات المحققة قبل الازمة

ثانياً: مضمون البحث:

1- الفصل الأول: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي :

2- 1.1 المبحث الأول: ماهو فيروس كرونا

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي تصيب الحيوانات والبشر وتسبب عددا من أمراض الجهاز التنفسي مثل نزلات البرد ومتلازمة الجهاز التنفسي الحاد الشديد (سارس). قبل اندلاعه في ووهان بالصين في ديسمبر 2019 ، لم يكن أحد يعلم بهذا الفيروس الجديد ، وقد تحول الآن إلى وباء أصاب كل دولة على هذا الكوكب. يسبب هذا الفيروس مجموعة متنوعة من الأعراض ، بما في ذلك الحمى والسعال الجاف والتعب والصداع وفقدان حاسة التذوق والشم ، بالإضافة إلى صعوبة التنفس واحتقان الأنف يعود الانتشار السريع لهذا الفيروس إلى حقيقة أن علامات الإصابة لا تظهر على الشخص المصاب إذا كان مصاباً بفيروس Covid-19 ، وقد يكون الشخص مصاباً بهذا الفيروس ولكن لا تظهر عليه أعراض المرض. حتى بعد أسبوعين. وحقيقة انتقاله من العوامل التي ساهمت في انتشار الوباء. نتيجة انتشاره عن طريق ملامسة الأسطح والأشياء التي تتساقط عليها قطرات من فم المصاب أو أنفه عند الكلام أو السعال أو العطس ، ونتيجة لانتشاره بالكلام أو العطس أو السعال ، أي دولة جاءت لتقليل عدد الأفراد في جميع قطاعات الدولة وإغلاق العديد من النوادي والمواقع وغلق العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة لتقليل الاختلاط بين الأفراد والحد من انتشار هذا الفيروس التي يدعي بفيروس كوفيد_19. وينتشر هذا الفيروس بين كبار السن الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم والقلب ومرض السكري .

2.1 المبحث الثاني: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي :

يقف العالم كله في حالة خوف وقلق من الجائحة التي اجتاحت كل دول العالم في الايام الاخيرة ,ويشاهد بصمت تطورات هذا الفيروس اللعين التي نبع من الصين والتي تعد اكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي حققت خسائر فادحة جراء هذا الوباء ,ونتيجة لهذا الوباء فقد توقفت كل عمليات التنمية الاقتصادية وانخفضت معدلات التجارة الدولية علي مستوي العالم لقد اثرت ازمة كورونا علي التجارة الدولية في ثلاث الشهور الاولى من هذا العام بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد .ولكن جائحة كورونا تحمل في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية وتتمثل الجوانب الايجابية في انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبرى وذلك بسبب خفض الصين الطلب علي المواد البترولية ونتيجة لذلك انخفض سعر برميل النفط من 52.5 دولار الي حوالي 45.3 دولار .ولكن الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضعفة وتتمثل في انخفاض مبيعات العديد من كبري الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة أبل وشركة شيفرولية ونتيجة انخفاض مبيعات تلك الشركات فقد تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الامريكي لان تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم .

3.1 المبحث الثالث: وضع التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا:

السبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة علي الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت علي العديد من المدن الصناعية مثل القطيف في المملكة العربية السعودية واحدي مدن الصين والتي تتمثل في ووهان التي كانت منبع الوباء والتي تعد في الوقت نفسه المسؤلة عن اغلب

الصادرات الصينية من السوفت وير والتكنولوجيا مما أدى الي انخفاض أثمان النحاس علي المستوى العالمي لانه المادة الخام الاساسية التي تدخل في صناعة الالكترونيات .وبالرغم من الآثار السلبية التي سببتها هذه الازمة الا أنها كانت تحمل العديد من الجوانب الايجابية أن أزمة كورونا جاءت الي حد ما في صالح الدول النامية التي تحصل علي وارداتها من الدول الكبرى مثل الصين ونتيجة لانخفاض طلب الدول الكبرى علي المواد الخام التي تدخل في الصناعات الكبرى أدى ذلك الي انخفاض الاستيراد من الدول الكبرى من قبل الدول النامية وحيث يساعد الدول النامية علي استغلال مواردها والاعتماد علي نفسها في تصنيع ما تحتاجه من منتجات بدل من الاستيراد من الدول الاخرى أن فيروس كورونا لايمثل المعاناة البشرية التي يواجهها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوى الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوى الاقتصادي ايضا .ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه الي انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الازمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شئ رأسا علي عقب نتيجة هذه الجائحة وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة .واكد ايضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لانه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن اهمهم (الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية) ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوى العالمي والسبب في ذلك هو ان هذه الدول تمثل حوالي 41% من الصادرات الصناعية علي مستوى العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي . وبتعبير أحد الاقتصاديين عندما تعطس هذه الدول تصاب بقية دول العالم بالبرد فهذه الاقتصاديات تتمثل في الولايات المتحدة واليابان والمانيا وبريطانيا والصين وكوريا . ولقد نشر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مذكرة في 4مارس 2020 موضحا فيها تأثير فيروس كورونا علي التجارة الدولية والاثار الاقتصادية المترتبة عليه ويوضح التقرير التي جاء في المذكرة أنه حدث انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي 20درجة وهو ما يمثل ادني حد انخفاض سجلته الصين منذ عام 2004وهذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الانتاج بنسبة 2% وهذا الانخفاض تسبب في انخفاض يقدر بحوالي 50مليار دولار امريكي في التجارة بين الدول وكما وضح ان القطاعات الاكثر تضررا من هذا الانخفاض هي صناعة الادوات الدقيقة والالات واجهزة الاتصالات ومعدات السيارات

3- الفصل الثاني: تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد المصري:

1.2 المبحث الرابع : تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد المصري:

الواقع أن أزمة فيروس كورونا قد اصطدمت بالمؤشرات الاقتصادية التي دوماً ما عملت مصر بجد طوال برنامج الإصلاح لتحقيقها مع الحفاظ على الاستقرار وإظهار التقدير التضحيات الثقيلة التي كان على الناس تحملها لدعمهم . إلا أنه و كما لوحظ ، فإن الأزمة متعددة الأوجه وليس لدى الحكومة المصرية مهمة سهلة للتخفيف الجمع بين الآثار الاجتماعية دون الخوض في الكثير من التفاصيل ، يكفي الإشارة إلى أن توقعات صندوق COVID-19 والاقتصادية والصحية لتقضي النقد الدولي أعادت تقييم الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتتراجع النسبة إلى 2٪ في عام 2020 من التوقعات الأولية القريبة من 6٪ مع استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا. مقابل معدل النمو السكاني البالغ 2.3٪ ، وهو أحد أعلى معدلات النمو العالمي ، مما يعني أن مصر ستعاني بنفس القدر من معدل نمو سلبي للفرد. بالإضافة إلى ذلك عادت معدلات البطالة إلى مستوياتها السابق قبل خمس سنوات لتصل إلى 12٪ تقريباً بعد أن وصلت إلى 8٪ في عام 2019 ، وهو أدنى مستوى على الإطلاق خلال 20 عاماً بسبب تنفيذ برنامج الإصلاح ، علاوة على ذلك ، انخفض الدين العام من 103٪ في عام 2017/2016 إلى حوالي 85٪ في 2019/2018 ، وهو اتجاه هبوطي صحي ، ومع ذلك يظل مرتفعاً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي يستمر في فرض مخاطر الاستدامة، وسيتفاقم هذا الأمر إذا وفي هذا السياق وبسبب التأثير العالمي للوباء والإغلاق العالمي ، تواجه مصر .تسببت الأزمة في توقف الضبط المالي انخفاضاً كبيراً في صافي تدفقاتها المالية. من المؤسف للغاية أن يأتي هذا النقص في التمويل في وقت كانت فيه القناعة السائدة هي أن مصر كانت تسحب نفسها من عنق الزجاجة. خسرت مصر دخلها من قطاع السياحة ، وواجهت انخفاضاً كبيراً في عائدات قناة السويس ، وتقلصاً حاداً في عائدات التصدير ، وسط الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز العالمية من 60 دولاراً للبرميل إلى ما لا يزيد عن 25 دولاراً للبرميل. إضافة إلى كل هذا ، سيكون لانخفاض التحويلات بنسبة 20٪ على الصعيد العالمي تأثير مدمر على الاقتصاد المصري ، باعتباره خامس أكبر متلق للتحويلات في العالم ولوضع الأمور في نصابها ، يشترط البنك الدولي أن الانخفاض في التحويلات "غير مسبوق" ، وأن الأقرب للأزمة الراهنة هي الأزمة المالية العالمية (2009/2008) ، عندما انخفضت التحويلات بنحو 5٪ تعد التحويلات والسياحة أكبر مصدرين للعملة الأجنبية لمصر ، وقد توقف الاثنان في فترة ما بعد كورونا التي سيكون من الصعب استردادها على المدى القصير. في ضوء الخسائر الهائلة التي تتكبدها مصر في عائداتها ، سيتعين عليها ، وفقاً لوزير المالية ، إعادة تقييم ميزانيتها إلى أسفل ومراجعة طرق الحفاظ على الإنفاق العام وزيادته في قطاعات مثل التعليم والصحة.

2.2 المبحث الخامس: وضع الاقتصاد المصري في ظل أزمة كورونا:

لقد تأثر الاقتصاد المصري كثيراً بسبب هذه الازمة التي ظهرت في بداية العام الجاري وقد أعاققت تقدم الاقتصاد المصري بعد أن كان يسير في طريقه نحو النمو والانتعاش الجيد ،وأكدت العديد من البيانات الرسمية الحديثة الي أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل الي حوالي 105مليارات الجنيهات وقد اشارت وزيرة التخطيط في الحكومة المصرية دكتور هالة السعيد الي أن وضع الاقتصاد المصري قبل حدوث الازمة كان في طريقه نحو النمو حيث كان من المتوقع ان يصل معدل النمو في مصر خلال الربع الثالث من 2020/2019 الي نحو 5.9% ونتيجة حدوث جائحة كورونا في بداية عام

2020 أدى ذلك الي تباطؤ العديد من الأنشطة وخاصة قطاعات السياحة والصناعة والطيران وتجارة الجملة والتجزئة ,ولقد كان من المتوقع ان يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020/2019 الي حوالي 5.8% ولكن بعد حدوث ازمة كورونا اصبح من المتوقع هبوط معدل النمو الي 4%, ونتيجة لهذا الوباء فقد تأثرت العديد من القطاعات ومنها قطاع السياحة حيث انخفض مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الي حوالي 2.7%, وانخفضت ايضا مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الي حوالي 12.2%. وبالرغم من تأثر القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري بالسلب نتيجة هذا الوباء الا أنه أدى الي ارتفاع معدلات التضخم حيث حققت مصر خسائر مالية باهظة نتيجة اعلان التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا حيث بلغت حوالي 4 مليارات جنيه حيث أعلن المهندس مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء الي أن خسائر قطاع الطيران في مصر بلغت حوالي 2.25 ملياري جنيه ,وتحملت الحكومة خسائر مالية فاضحة نتيجة اعطاء العاملين في كافة قطاعات الدولة اجازات من العمل لتقليل الكثافة في مختلف قطاعات الدولة .وكان قطاع السياحة من ضمن القطاعات التي حققت خسائر نتيجة جائحة كورونا حيث بلغت خسائر قطاع السياحة الي حوالي مليار دولار شهريا وفقا لما صرح بيه وزير السياحة والآثار المصرية الدكتور خالد عناني ,ووفقا لادارة البحوث بشركة انتش سي للاوراق المالية والاستثمار أن قطاع السياحة في مصر لم يحقق ادني إيرادات لمصر بالرغم انه في عام 2019 حقق إيرادات قدرت بحوالي 13.03 مليار دولار لذلك فقد أثرت أزمة كورونا علي قطاع السياحة بشكل كبير جدا نتيجة لازمة كورونا فقد تراجعت التجارة بين مصر والصين خلال شهر يناير الماضي الي حوالي 20.2% لتسجل حوالي 886.664 مليون دولار في مقابل 1.066 مليار دولار في عام 2019 وقد اوضحت نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان قيمة العجز في الميزان التجاري بين مصر والصين بلغت حوالي 648.904 مليون دولار لصالح الصين ويعد السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض الكبير في قيمة الواردات المصرية من الصين بنسبة 23.4% لتسجل 767.784 مليون دولار مقابل 1.003 مليار دولار في عام 2019.

3.2 المبحث السادس: اجراءات مصر لمواجهة فيروس كورونا:

- 1- قامت وزارة المالية بتخصيص حوالي 100 مليار جنيه لمواجهة وباء فيروس كورونا
- 2- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة الي حوالي 4.5 دولار وخفض اسعار الكهرباء للصناعة بحوالي 10 قروش
- 3- خفض اسعار العائد لدي البنك المركزي بحوالي 3% مع اتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس مال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات
- 4- تخصيص حوالي 50 مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك
- 5- تخصيص حوالي 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية
- 6- عمل مبادرة التمويل السياحي لتشغيل الفنادق السياحية حيث تم تخصيص حوالي 50 مليار جنيه لتمويل السياحي

7- دراسة القطاعات الأكثر تضرراً نتيجة فيروس كورونا لتقديم الدعم اللازم لها

8- خفض تكلفة الاقتراض لتلك المبادرة الي حوالي 8%

ثالثاً: الأستنتاجات والتوصيات:

1- معالجة المخاطر من المنبع في حالة الأوبئة: يعني ذلك تقليل احتمالية انتقال الفيروسات من الحيوانات إلى البشر (الخفافيش واكل النمل الحشفي في حالة جائحة كورونا).

2- الخيارات التفصيلية: هناك بعض التدابير التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر معينة، حتى لو كانت ستؤثر على جوانب أخرى من الحياة.

3- الاهتمام بالتكنولوجيا: الاعتراف بدور التكنولوجيا (وفي القلب منها الذكاء الاصطناعي) في تقييم مخاطر الوباء والتأهب لمواجهته وتحديد سبل المواجهة.

4- الاستثمار المرن: ألحقت جائحة كورونا أضراراً بكفاءة الرعاية الصحية، ما يستوجب توجيه دفة الاستثمار إلى المجالات الصحية

5- التركيز على أكثر طرق المواجهة: أثبتت القيود المبكرة المفروضة على السفر الجوي فاعليتها في مكافحة "كورونا المستجد"، ويمكن إنشاء صندوق طوارئ عالمي لمعالجة تكلفة هذه التدابير.

6- تعزيز الروابط بين العلم ودوائر صنع السياسات: حققت حكومات البلدان التي تتوافر فيها المعلومات العلمية والمشورة المتعلقة بالسياسات القائمة على العلم نجاحاً أكبر في مكافحة "كوفيد-19".

7- بناء قدرات الدولة: معالجة المخاطر التي تواجهها البلدان في إطار الحوكمة الرشيدة، وأن يجري ذلك بصورة مستمرة وليس كاستجابة طارئة لأي جائحة مستقبلية.

8- تحسين وسائل التواصل: كان التواصل وتبادل المعلومات حول "كوفيد-19" بطيئاً أو ناقصاً في عدد من البلدان، ما يستوجب إنشاء وحدات معلومات واتصالات وطنية ودولية؛ بهدف مواجهة المخاطر

9- التفكير في الاضطرابات الاجتماعية المتوقعة: أجبرت أزمة كورونا الشعوب والمنظمات على تجربة أنماط معيشية ومهنية جديدة. وحين الوقت الآن للنظر ومعرفة أي هذه التغييرات يجب الحفاظ عليه على المدى الطويل.

رابعاً: خاتمة البحث:

لقد تناولت في هذه الدراسة موضوع من ابرز الموضوعات التي ظهرت حديثا والتي كانت محض اهتمام العديد من الاقتصاديين واشتملت الدراسة علي تاثير فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي وكيف تأثرت التجارة الدولية نتيجة هذا الوباء ووضع السوق المالي في هذه الازمة حيث كان يتسم بالتذبذب والنقلب الشديد وعدم الاستقرار :وتناولت ايضا كيف أثرت أزمة كورونا علي الاقتصاد المصري وماهي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة فيروس كورونا .وكان يجب علي الحكومة المصرية أن تطبق اجراءات احترازية اكثر شدة مثل تطبيق نظام الحظر الشامل بدلا من الحظر الجزئي لان الحظر الجزئي لا يساهم في تخفيض عدد الاصابات لان الافراد يتقابلون مع بعضهم في الوقت المتاح فيه الحركة والتنقل مثل وسائل النقل المواصلات فهذه تعد وسيلة من اخطر الوسائل التي تنتقل المرض بين الافراد نتيجة ملامسة الافراد الاشياء التي توجد بداخلها .وكان من الممكن أن يخفف من حدة الازمة علي الاقتصاد المصري وعلي ارواح البشر هو تطبيق الحظر الكلي ,كان ينبغي علي الحكومة المصرية أن تخصص قدر كبير من الميزانية لانفاق علي القطاع الصحي لمساعدة الاطباء لانه هو القطاع الاكثر أهمية في الدولة للتعامل مع هذا الوباء وبناء العديد من المستشفيات لعزل المرضى الذين تعرضوا لاصابة بهذا الفيروس .كان ينبغي علي البنك المركزي أن يقوم بتوسيع عمليات الاقراض لتمويل المشروعات التي تضررت نتيجة هذا الوباء وزيادة السيولة النقدية في السوق .ولكني أري أن الاقتصاد المصري استطاع أن يدير الازمة بشكل جيد الي حد ما وذلك بسبب برنامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في عام 2016 وعلي سبيل المثال هو قيام الدولة ببناء العديد من المصانع المختصة بتصنيع الادوية والتي ساعدتها في الوقت الحالي بتصنيع المضادات الحيوية التي تحاول علاج الافراد الذين تعرضوا للصابة بهذا الفيروس .ولولا برنامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في 2016 لما استطاعت الدولة أن تدير الازمة بشكل جيد لمواجهة هذا الوباء التي لايعرف الاطباء في اي وقت سيكتشفون علاجا لهذا الوباء اللعين الذي حصد ألاف الارواح من البشر ولا يعرفون في أي وقت سينتهي

خامساً: مراجع البحث "مصادر البيانات"

[https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for— public/q-a-coronaviruses](https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for—public/q-a-coronaviruses)

<https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531> – 2

<https://al-ain.com/article/corona-us-stimulus-trade-deficit-rise-march> – 3